● أخبار قصيرة

روسيا: فشل حل القضية الفلسطينية أدى إلى العدوان على إيران

قال نائب مندوب روسيا لدى الأمم المتحدة «ديمتري بولانسكي»، إن تجاهل المجتمع الدولي لحلّ عادل للقضية الفلسطينية كان السبب الرئيسي في اندلاع العدوان الأخير على إيران، مشيراً إلى أنّ من بدأ العدوان «دولة نووية غير عضو في معاهدة منع الانتشار النووي»، في إشارة إلى العدو الصهيوني.
وأضاف بولانسكي في كلمةٍ أمام مجلس الأمن، أنّ «إسرائيل» تمارس التطهير العرقي في غزة ولا تعير القانون الدولي أيّ اعتبار.
كما حذّر من أنّ «استخدام الطعام كسلاح ضدّ المدنيين الفلسطينيين» يرقى إلى مستوى جرائم الحرب التي توجب المحاسبة. وجدّد بولانسكي دعوته إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام الذي تمّ تأجيله سابقاً.
من جانبه، قال مندوب الصين فو تسونغ إنّ «مأساة الفلسطينيين هزّت الضمائر»، مؤكّداً أنّ «إسرائيل» تنتهك القوانين الدولية وتقتل المدنيين الذين يحاولون استلام المساعدة.

«التقاعد النرويجي» يستبعد شركتين زوّدتا العدو الصهيوني بالأسلحة

أعلن صندوق التقاعد النرويجي، إدراج شركتين على القائمة السوداء لتزويدهما جيش الاحتلال الصهيوني بالأسلحة.
وأشار الصندوق، في بيان، إلى أنه استبعد شركتي «أوشكوش» الأميركية و«تيسين كروب» الألمانية من قائمة استثماراته، بسبب مشاركتهما في تزويد الاحتلال الصهيوني بمعدات وأسلحة «يُحتمل استخدامها في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في غزة».
وأوضح البيان أن القرار استند إلى تقرير صادر عن الأمم المتحدة، حذّر من أن تزويد الكيان المؤقت بالسلاح «قد يعرّض الشركات لخطر التواطؤ في جرائم حرب وانتهاكات ممنهجة للقانون الدولي الإنساني».
ولفت الصندوق إلى أن الإرشادات الأخلاقية التي يعتمدها تمنع الاستثمار في شركات تتورط في بيع أسلحة لدول ترتكب انتهاكات ممنهجة، وحثّ الشركات الدولية على تجنب التواطؤ في الجرائم عبر مراجعة تعاملاتها وسياساتها التجارية.

الخزانة الأميركية: بعض الدول ستواجه رسوماً جمركية مرتفعة

حذّر وزير الخزانة الأميركي سكوت بيسنت من احتمال مواجهة بعض الدول رسوماً جمركية «أعلى كثيراً» في ٩ تموز/يوليو، حتى ولو كانت تتفاوض بحسن نيّة، مضيفاً أنّ أيّ تمديدات محتملة ستكون متروكة للرئيس دونالد ترامب. وقال وزير الخزانة الأميركي، سكوت بيسنت، يوم الإثنين، إنّ بعض الدول قد تواجه رسوماً جمركية أعلى كثيراً في ٩ تموز/يوليو، حتى إذا كانت تتفاوض بحسن نيّة، مضيفاً أنّ أيّ تمديدات محتملة ستكون متروكة لترامب. وتوقّع بيسنت، في حديث لتلفزيون «بلومبرغ»، أن تكون هناك موجة من الاتفاقات التجارية، التي تسبق المهلة المحدّدة، مشيراً إلى أنه من المقرّر، بعد ذلك التاريخ، أن تعود نسب الرسوم الأميركية على البضائع من عدد من الدول إلى النسب التي أعلنها ترامب في ٢ نسيان/أبريل، والتي تتراوح بين ١١ و٥٠٪.

تحالف الضرورة؛

لندن وكانبيرا في مواجهة تمدد التنين

الوفاق/ في زمنٍ باتت فيه البحار تفصح عن حجم التحالفات أكثر من المؤتمرات، تبرز منطقة المحيطين الهندي والهادئ كساحة مشتعلة لإعادة تشكيل موازين القوى العالمية. لم يعد الصراع على بحر الصين الجنوبي شأناً إقليميًا فحسب، بل تحوّل إلى مسرح عالمي تتقاطع فيه طموحات بكين مع رسائل الغرب الرمزية والعسكرية. من هنا، أعادت لندن رسم خطوط توجهها الإستراتيجي، واختارت كانبيرا شريكًا في مواجهة ما يُوصف بـ«التمدّد الزاحف للتنين الصيني». لكن، هل يحمل هذا التحالف أوزانًا حقيقية في ساحة يتقاطع فيها القانون الدولي مع المصالح النووية؟

أول مناورات بحرية مشتركة بين لندن وكانبيرا

أدّت الشراكة بين لندن وكانبيرا إلى إطلاق مناورات بحرية مشتركة في قلب منطقة النزاع الساخنة. وقد رأت الدولتان أن تدعيم حضورهما هناك أمرٌ لا بدّ منه لإثبات جديتهما في مواجهة النفوذ الصيني المتنامي، لا سيّما بعد تزايد علامات الغموض حول الموقف الأميركي في المرحلة الراهنة.
ففي يونيو/ حزيران ٢٠٢٥، نفذت المملكة المتحدة وأستراليا أول عملية حرية ملاحة مشتركة في بحر الصين الجنوبي، تحديدًا حول جزر «سبراتلي» المتنازع عليها. شاركت في العملية السفينة البريطانية HMS Spey والسفينة الأسترالية HMAS Sydney، في خطوة وُصفت بأنها إشارة واضحة لرفض المطالب الصينية.
بعد هذه المناورات، من المقرر أن تنضم السفن البريطانية والأسترالية إلى مجموعة حاملة الطائرات البريطانية «برنس أوف ويلز» في سنغافورة، لإجراء تدريبات مشتركة مع كندا، النرويج، نيوزيلندا، وإسبانيا، في إطار تحالف بحري غربي موسّع.

بحر الصين الجنوبي؛ ساحة التوترات التي لا تهدأ

تبلغ أهمية بحر الصين الجنوبي حدًا جعله محورًا ثابتًا في الجغرافيا السياسية للقرن الجديد. تصر الصين على ملكية نحو ٩٠٪ من هذا البحر وفق ما يُعرف بـ«خط النقاط التسع»، بينما ترفض الدول الأخرى المطلة هذه المطالب، معتبرةً أنها تخالف القانون الدولي البحري.
هل تملك لندن وكانبيرا وزنًا فعليًا في معادلة بحر الصين؟ تسعى المملكة المتحدة وأستراليا إلى تعزيز حضورهما العسكري في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وسط تنافس متصاعد على النفوذ مع الصين. وقد شهد بحر الصين الجنوبي أول مناورات بحرية مشتركة بين الطرفين، في محاولة منهما لإظهار التزامهما بحرية الملاحة في المياه الدولية.
لكن هذا التحرك يثير تساؤلات مشروعة حول واقعية دور الدولتين في منطقة تموج بصراعات معقّدة ومصالح متشابكة، لاسيّما في ظل تراجع القدرة على التنبؤ بالموقف الأميركي بعد عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، مما أدى إلى تقويض الثقة التقليدية في مظلة واشنطن الأمنية.
يرى محللون أن النفوذ البريطاني والأسترالي في هذه المنطقة لا يزال محدودًا. فوفق الخبير الروسي «دميتري موسياكوف»، فإن بكين تُركّز حاليًا على صراعاتها المباشرة مع الفلبين، وليس مع قوى بعيدة مثل أستراليا أو بريطانيا. ويضيف أن دول جنوب شرق آسيا، وفي ظل التوازن الحرج بين الصين والولايات المتحدة، تبحث عن حلفاء موثوقين، غير أن أستراليا لا تزال خارج دائرة هذا التصنيف، ما لم تكتسب قدرات بحرية نووية حقيقية. أمّا بريطانيا، وفق موسياكوف، فهي تفتقر في الوقت الراهن إلى الموارد التي تخولها لعب دور حاسم في الصراع الإقليمي.
بهذه المعطيات، يبدو أن تحركات لندن وكانبيرا تحمل طابعًا رمزيًا أكثر منه استراتيجيًا، وتبقى رهينة مدى قدرتهما على تطوير أدوات نفوذ ملموسة، بعيدًا عن التحالفات التقليدية أو رسائل الدعم السياسي.

كيف أعادت لندن رسم بوصلتها نحو الشرق؟

منذ مراجعة استراتيجيتها الدفاعية في ٢٠٢١، أعلنت المملكة المتحدة نيتها التوجّه نحو منطقة المحيطين الهندي والهادئ، ضمن ما وصفته بالانحناء شرقاً. هذه السياسة تتجلّى اليوم عبر تعزيز الحضور البحري البريطاني في مياه بعيدة عنها. أما أستراليا فقد أظهرت تطورًا لافتًا في طموحها الاستراتيجي. فخلافاتها البحرية مع الصين ليست وليدة اللحظة، بل تفاقمت في السنوات الأخيرة بسبب عمليات المراقبة العسكرية الصينية قرب السواحل الأسترالية، وتأتي هذه المناورات كمحطة بارزة في سياق سعي «كانبيرا» لترسيخ دورها كقوة بحرية فعالة في المنطقة. وتجدر الإشارة أنه رغم الطابع الاستعراضي للمناورات، إلا أن رمزية توقيتها ومكانها لا تخفى على أحد. لقد اختير بحر الصين الجنوبي بعناية كرسالة موجهة لبكين، مفادها أن حرية الملاحة خط أحمر بالنسبة للحلفاء، سواء كانت السفن أميركية أو أنجلو-أوقيانية.

تحالف لندن وكانبيرا يبني جسورًا جديدة لتحالفات دفاعية قد تشكل نواةً لمحور غربي موسع يوازن تمدد بكين شرقًا

مشروع AUKUS؛ غواصات نووية تغيّر قواعد اللعبة

ضمن اتفاقية AUKUS، ستبدأ أستراليا في استلام غواصات نووية هجومية من طراز SSN-AUKUS بحلول ٢٠٤٠، تُبنى بتقنيات بريطانية وأميركية. هذه الغواصات ستمنح أستراليا قدرة ردع استراتيجية في المحيط الهادئ، وتُعد تحولًا نوعيًا في ميزان القوى البحرية، هذا المشروع، سيجعل من البحرية الأسترالية قوة لا يُستهان بها في المحيط الهادئ.

رد فعل صيني غاضب نتيجة الاستفزاز المتعمد

أبدت بكين استياءً شديدًا من المناورات، وأرسلت سفن استطلاع وغواصات لمراقبة التحرك العسكري المشترك عن كثب. كما نشرت وسائل إعلامها الرسمية تصريحات مندّدة، واصفة ما جرى بأنه «مسرحية غربية» تستهدف تشويه نوايا الصين السلمية.

ردود الفعل الإقليمية.. ترحيب صامت وحذر استراتيجي

لم تُبدِ معظم دول جنوب شرق آسيا مواقف معلنة. إلا أن مصادر دبلوماسية تشير إلى أن الفلبين كانت مرتاحة للمناورات، على أمل أن تدعم موقفها القانوني في النزاع البحري مع الصين. أما ماليزيا وفيتنام، فاتبعتا سياسة الصمت المطبق، مع مراقبة دقيقة للتطورات. في قراءة روسية للمشهد، نقلت صحيفة «نيزافيسيمايا غازيتا» عن محللين في معهد الدراسات الشرقية أن الدور البريطاني والأسترالي في بحر الصين الجنوبي يبقى محدود التأثير، مقارنة بالوجود الأميركي أو الياباني. كما قللت التحليلات من قدرة الغواصات النووية المستقبلية لأستراليا على إحداث فرق نوعي ما لم تترافق بدعم واسع.

بين التصعيد والمناورة الدبلوماسية

يتوقف مستقبل هذه المواجهات على عدد من العوامل، أبرزها سلوك البحرية الصينية تجاه السفن الأجنبية في المنطقة وموقف الولايات المتحدة، وهل ستُبقي على سياسة «الغموض البنّاء» أم تعود إلى واجهة الأحداث، وكذلك يعتمد على نجاح أو فشل تشكيل منصة حوار إقليمي جماعية تُعالج الخلافات قبل أن تنفجر.
وهل هذا يُعد تحالف الضرورة أم نقطة الانطلاق لمحور عالمي جديد؟ يعطي التحرك البريطاني-الأسترالي انطباعًا بالقوة، لكن تقييمًا دقيقًا للقدرات العسكرية واللوجستية يكشف أن الحلفاء لا يزالون يحتاجون إلى وقت، وتمويل، وتوافق سياسي أوسع لكي يصبح حضورهم مؤثرًا في المعادلة الإستراتيجية.
لا يمكن اعتبار المناورات مجرد إجراء عرضي أو خطوة دعائية. بل هي انعكاس لتحول حقيقي في كيفية تعاطي الحلفاء التقليديين مع عالم أصبحت فيه أميركا أقل استعدادًا للقيادة المباشرة. تحالف لندن وكانبيرا، ولو كان رمزيًا في بعض جوانبه، إلا أنه يبني جسورًا جديدة لتحالفات دفاعية قد تشكل نواةً لمحور غربي موسع يوازن تمدد بكين شرقًا.
ويبقى السؤال الأهم: هل ستكون هذه الخطوة بداية لمحور دائم ومستقل، أم أنها مجرد رد فعل ظرفي في بحرٍ يموج بالتقلبات والصراعات؟

كوبا تدين تشديد العقوبات الأميركية عليها؛ وتصفها بالإجرامية

دانت كوبا المذكرة الأميركية الجديدة التي تنص على تشديد العقوبات والإجراءات الاقتصادية ضدها، مؤكّدةً أنّها «سياسة إجرامية تنتهك حقوق الشعب الكوبي وتعيق تنمية البلاد».
وقال وزير الخارجية الكوبي، برونو رودريغيز باريا، في منشور عبر منصة «إكس»: «المذكرة الرئاسية التي أعلنتها واشنطن تعكس تصعيداً في العدوان والحصار الاقتصادي، وتشكل العقبة الكبرى أمام تطورنا»، مضيفاً أنّها «تنتهك حقوق أمة بأكملها».
وتنص المذكرة، وفق بيان رسمي نشر على موقع البيت الأبيض، على استعادة النهج المتشدد تجاه كوبا والذي اتبعته إدارة دونالد ترامب، في ولايتها الأولى، مع إلغاء خطوات التقارب التي اتخذتها إدارة الرئيس السابق جو بايدن.
وتتضمن الوثيقة حظراً تاماً على المعاملات المالية المباشرة وغير المباشرة مع الشركات التابعة للمؤسسة العسكرية الكوبية، وعلى رأسها مجموعة «GAESA»، مع استثناءات محدودة فقط في الحالات التي تخدم الأهداف السياسية الأميركية، أو تقدم دعماً مباشراً للشعب الكوبي.
كما شددت المذكرة القيود المفروضة على السفر إلى كوبا، بما يشمل حظر السياحة من الولايات المتحدة، وفرض تدقيقات إلزامية واحتفاظ بالسجلات المالية المرتبطة بالسفر لمدة خمس سنوات على الأقل.
وأكد ترامب أيضاً التخلي عن السياسات السابقة التي كانت تهدف إلى تشجيع الهجرة من كوبا، بدعوى «منع الهجرة غير الشرعية والخطيرة».
وأكّدت الإدارة الأميركية، ضمن الوثيقة، التزامها باستمرار الحصار المفروض على كوبا، ورفض أي تحركات لرفعه داخل الأمم المتحدة أو الهيئات الدولية الأخرى، مشددةً على دعم «كوبا الحرة» وتعزيز الحريات الفردية، بما في ذلك حرية الصحافة، وتوسيع الوصول إلى الإنترنت، ودعم القطاع الخاص المستقل.
وتضمنت المذكرة أيضاً نية واشنطن إجراء مراجعة شاملة لحالات انتهاك حقوق الإنسان في كوبا، من بينها الاعتقالات غير القانونية وسوء معاملة السجناء، بالإضافة إلى إعداد قائمة بأشخاص مطلوبين للقضاء الأميركي تقول واشنطن إنّهم محميون من قبل السلطات الكوبية.